**ملخص الاستقصاء الخاص بممارسات مكاتب الملكية الصناعية المتعلقة بعلامات الحركة وعلامات الوسائط المتعددة**

1. أعربت مكاتب الملكية الصناعية الستة التالية (مكاتب الملكية الصناعية) عن ممارساتها في معالجة علامات الحركة وعلامات الوسائط المتعددة:

* مكتب البراءات النمساوي (المكتب النمساوي)،
* ومكتب أستراليا للملكية الفكرية (مكتب أستراليا)،
* والمكتب الكندي للملكية الفكرية (المكتب الكندي)،
* والمكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية (المكتب الألماني)،
* ومكتب اليابان للبراءات (مكتب اليابان)،
* والدائرة الحكومية الأوكرانية للملكية الفكرية (الدائرة الأوكرانية).

1. وقبِل ثلاثة من أصل ستة من مكاتب الملكية الصناعية (المكتب النمساوي والمكتب الألماني ومكتب اليابان) علامات الحركة، ولكنها لم تقبل علامات الوسائط المتعددة، وقبِل مكتب واحد من مكاتب الملكية الصناعية (مكتب أستراليا) كلا النوعين، ولم تكن توجد بعدُ أحكام مُقابلة في التشريعات الوطنية لمكتبين من مكاتب الملكية الصناعية (المكتب الكندي والدائرة الأوكرانية)، لكن كانت لديهما خطط لإدخال هذين النوعين من العلامات في المستقبل. وكان من المتوقع أن يكون لتنفيذ التوجيه 2008/95/EC تأثير على ممارسات مكاتب الملكية الصناعية فيما يخص علامات الوسائط المتعددة.
2. ولم تكن لدى المُجيبين عن الاستقصاء خبرة بعلامات الوسائط المتعددة (لم تُودَع أي طلبات لتسجيل أي علامة من هذا القبيل)، وكانت نسبة طلبات علامات الحركة قليلة جداً.
3. واشترط ثلاثة من أصل خمسة من مكاتب الملكية الصناعية التي تقبل علامات الحركة (أو تخطط لقبولها في المستقبل القريب) (ألا وهي مكتب أستراليا، والمكتب الكندي، ومكتب اليابان) أن يكون تعبير "علامة حركة" مُدرَجاً في الطلبات. وأشار مكتب واحد من مكاتب الملكية الصناعية (هو المكتب الألماني) إلى أنه يُدرج هذا النوع من العلامات (أيْ علامات الحركة) في الفئة الأوسع نطاقاً المسماة "علامات تجارية أخرى". وفي مكتبين من مكاتب الملكية الصناعية (هما مكتب أستراليا، ومكتب كندا اعتباراً من دخول التشريع الجديد حيز النفاذ)، يمكن إيداع علامات الوسائط المتعددة بوصفها علامات مُركَّبة (مزيج من الحركة والصوت)، حيث ينبغي المطالبة بكل نوع: الحركة والصوت (وتحديد كل منهما).
4. وذُكر أن الوصف النصي جزء إلزامي من طلب علامة الحركة في جميع مكاتب الملكية الصناعية الخمسة (المكتب النمساوي، ومكتب أستراليا، والمكتب الكندي، والمكتب الألماني، ومكتب اليابان) التي تقبل هذا النوع من العلامات التجارية. وفي ثلاثة من أصل خمسة من مكاتب الملكية الصناعية (المكتب النمساوي، والمكتب الألماني ومكتب اليابان)، كان تقديم رسم تصويري لعلامة الحركة أمراً إلزامياً أيضاً، أما في المكتبين الآخرين من مكاتب الملكية الصناعية (مكتب أستراليا والمكتب الكندي)، فيمكن أن يُستعاض عن الرسم التصويري بتسجيل للحركة (أو يُلحَق به هذا التسجيل) ما دام أنه يُحدِّد بوضوح نطاق الحماية المطلوبة. وأُشير إلى أن مطالبات الألوان والعينات أجزاء اختيارية في طلب علامة الحركة.
5. وفي ثلاثة من أصل خمسة من مكاتب الملكية الصناعية (المكتب النمساوي ومكتب أستراليا والمكتب الكندي)، ينبغي تقديم صورة واحدة كوصف نصي لعلامة الحركة. أما في المكتبين الآخرين من مكاتب الملكية الصناعية (المكتب الألماني ومكتب اليابان)، فيُسمَح بتقديم صور متعددة.
6. واستخدم كلا المكتبين اللذان يقبلان تسجيل الحركة (مكتب أستراليا والمكتب الكندي) نسق الملفات MPEG.
7. وذُكرت في الردود الشروط التالية الواجب توفرها في الوصف النصي لعلامة الحركة:

* مُتسق مع الرسم التصويري،
* ويصف موضوع الحماية بوضوح وموضوعية،
* ويصف تغيّر الشكل، وترتيب التغييرات، والتسلسل الزمني،
* ويصف العناصر المساعدة في الرسم التصويري، إن وجدت (شرح للمصطلحات والرموز)،
* ويحتوي على نص فقط، بحيث لا يزيد عدد الكلمات عن 100 كلمة.

1. وينبغي أن يتضمن نشر علامات الحركة جميع العناصر (الإلزامية والاختيارية) التي تُعتبر أجزاء أساسية من الصورة التمثيلية للعلامة. وفي الحالات التي كان فيها تسجيل الحركة أحد هذه العناصر، أدرج مكتب واحد من مكاتب الملكية الصناعية (هو المكتب الكندي) رابطاً يُفضي إلى قاعدة البيانات الإلكترونية عند نشر العلامة التجارية بدلاً من إدراج الملف نفسه.
2. وقدَّم أعضاء فرقة العمل التعليقات والمقترحات التالية في ردودهم على الاستقصاء:
3. ينبغي لمكاتب الملكية الصناعية أن تُنفِّذ توجيه العلامات التجارية رقم 2008/95/EC الصادر عن المفوضية الأوروبية بحلول عام 2019. واقتُرح تعليق إعداد المعيار حتى ذلك الحين،
4. وينبغي ألا تكون التوصيات الخاصة بالإدارة الإلكترونية لعلامات الحركة وعلامات الوسائط المتعددة إلزاميةً، بل ينبغي أن تُتاح لمكاتب الملكية الصناعية إمكانية اعتماد هذه التوصيات اعتماداً جزئياً،
5. واقتُرح أن تُستخدم بوجه عام أي أنساق مُوصى بها في المعيار وألا يُعتمد نوع ثانوي من الأنساق،
6. واقتُرح استخدام نسق واحد، MPEG-4، لغرض التبادل الدولي للبيانات،
7. كما أوضحت فرقة العمل استخدام الفئة المسماة "مُجمَّع" في معيار الويبو ST.96، على وجه الخصوص، سواء أشملت علامات الوسائط المتعددة أم لا.

[نهاية المرفق والوثيقة]